

المؤتمر الرابع للجمعية الاقتصادية العمانية

فرص وتحديات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون في ظل التكامل الخليجي

ملخص وتوصيات ورقة العمل

الجلسة: الثانية

أسم المتحدث: د. عبدالعزيز حمد العويشق

الجهة: مدير عام العلاقات الاقتصادية الدولية - الأمانة العامة لمجلس التعاون

ملخص ورقة العمل:

في ٤ ديسمبر ٢٠٠٧ صدر "إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة" مؤشراً بالبدء بالسوق الخليجية المشتركة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨م. تقوم السوق الخليجية المشتركة على مبدأ المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية، وأن يتمتع مواطنو دول المجلس (ويشمل ذلك المواطنين الأفراد والاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات الخليجية) بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، وتمنح لهم جميع المزايا التي تُمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية.

وتستعرض الورقة السوق الخليجية المشتركة تاريخ السوق الخليجية المشتركة، والمشاريع المشابهة في التجمعات الاقتصادية الأخرى، والدور الاقتصادي لها، وتناقش ما أقرته دول مجلس التعاون في المسارات العشرة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية وهي:

1. التنقل والإقامة.
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
4. ممارسة المهن والحرف.
5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
6. تملك العقار.
7. تنقل رؤوس الأموال.
8. المعاملة الضريبية.

9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
١٠. الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية

وتركز الورقة على آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم التي تم وضعها لمتابعة العمل في السوق الخليجية المشتركة، وتحدث عن النتائج المرحلية للسوق خلال العامين الأولين من قيامها، وتورد عدداً من التوصيات التي يمكن أن تزيد من الفرص التي توفرها السوق للمواطنين والشركات والمؤسسات في دول مجلس التعاون.

أهم توصيات ورقة العمل:

- توسعة نطاق السوق الخليجية المشتركة لتشمل مجالات أخرى مثل التعليم العالي، والوكالات التجارية، وجميع الأنشطة الاقتصادية دون استثناء.
- استكمال التشريعات الوطنية المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، لكي تكون تشريعات السوق الخليجية المشتركة نافذة على المستوى الوطني في جميع دول المجلس.
- تعزيز المتابعة على المستوى الوطني، وإعطاء دور أكبر لضباط الاتصال للقيام بهذا الدور.
- تعزيز آليات تسوية الخلافات وسرعة إنشاء هيئة قضائية مستقلة للبت في جميع الخلافات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة.
- نشر الوعي بالحقوق والفرص التي توفرها السوق، لتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم والاستفادة من الفرص التي توفرها.